



## بعثة لبنان (الرئاسة) لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا

### كلمة لبنان أمام الدورة ٦٤ للجنة المخدرات (فيينا، في ١٢/٤/٢٠٢١)

١- أودّ بدايةً أن أهنئكم، السيّدة الرئيسة، على ترؤسكم للدورة ٦٤ للجنة المخدرات، وأن أشكر المديرية التنفيذية وطاقم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جهودهم لتنظيم اجتماعات لجنة المخدرات، بوصفها المنتدى العالمي المختصّ بوضع السياسات المتعلقة بمواجهة آفة المخدرات. ويكرّر لبنان التزامه بالصكوك الدوليّة ذات الصلة، كما يواصل العمل على تنفيذ "الاستراتيجية المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات والإدمان ٢٠١٦-٢٠٢١".

٢- يمرّ لبنان منذ سنة ونيّف بفترة حرجة على المستويين الإقتصادي والإجتماعي، تدهورت خلالها العملة الوطنيّة بشكل كبير، وارتفعت نسبة الفقر إلى معدّلات قياسية. ومن نافل القول أنّ ظروفًا كهذه تشكّل تربة خصبة لتفاقم مشكلة المخدرات، إنتاجاً وائتجاراً واستهلاكاً. وتبذل السلطات اللبناينة جهوداً مضاعفة للتعامل مع هذه التحديات المستجدة، ويتمّ تنسيق الجهود بين وزارات الداخليّة والعدل والصحة والشؤون الاجتماعيّة، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، لمواجهة مشكلة المخدرات بمختلف جوانبها، بما فيه من خلال الوقاية ونشر التوعية.

٣- شهد العام المنصرم تطوّراً تشريعيّاً هاماً في لبنان لناحية صدور القانون ١٧٨ تاريخ ٢٨ أيار ٢٠٢٠، حول "الترخيص بزراعة نبتة القنب للإستخدام الطّبي والصناعي". وقد تمّ إعداد هذا القانون بالإنسجام مع التزامات لبنان بموجب الإتفاقيّة الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، ووفق آليّة تشاوريّة أشركت الجهات المعنيّة الرسميّة والأهليّة. ويهدف هذا القانون إلى: (١) مراقبة وتنظيم زراعة القنب لأهداف طبيّة صناعيّة حصراً. (٢) تحقيق التنمية المستدامة للمناطق المتضرّرة جرّاء الزراعة غير المشروعة لنبتة القنب. (٣) التثقيف والتوعية حول المخاطر الصحيّة للإستخدام غير المشروع للقنب. (٤) حماية الصحة العامّة من خلال فرض متطلّبات صارمة لزراعة القنب وتخزينه وتوضيبه ونقله. (٥) تخفيف أعباء نظام العدالة الجنائيّة من خلال الحدّ من الجريمة المنظّمة القائمة على الإئجار غير المشروع بالقنب.

٤- يعكس اعتماد هذا القانون مقاربة محدّثة في التعامل مع الإشكاليّات المرتبطة بنبتة القنب، بحيث يجنّب مخاطر الإنتاج والإئجار غير المشروعين بهذه النبتة، ويفيد الخزينة العامّة من مردوداتها الطبيّة والصناعيّة. ولا تُخفي التحديات الماثلة لمنع أيّ انحرافات في تطبيق هذا القانون، الذي ينتظر صدور مراسيمه التنظيميّة. ولبنان منفتح على الإستفادة في هذا الصدد من أيّ دعم فنيّ من مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، كما واستلهم الممارسات الفضلى من الدول الصديقة ذات التجربة.